ما قبلها للتناسب الحركة الحرف الذي بعدها فتخف الكلمة وليس آجر من قولك آجر
زيد داره من عمرو من ذلك اي مما اجتمع فيه همزتان وسكنت الثانية فقلبت الفا لفتحة
الاولى لانه فاعل فالفه ليست عن همزة لا افعل حتى يقال قلبت الثانية الفا لثبوت يؤاجر
في مضارعه وهو مضارع فاعل نحو كارم لا مضارع افعل نحو اكرم وهذا انما ينفي جواز ان تكون
مخففة آجر الذي هو افعل مطلقا اذ لم يثبت يؤجر وهو ممنوع فان في كتاب العين آجرت
مملوكي أوجره ايجارا فهو مؤجر ومما قلته فيه اي في الاستدلال على ان آجر ليس افعل من النظم
دللت ثلثا اي دلالات ثلاثا او ادلة ثلاثة والتأنيث باعتبار ان الدليل حجة
على ان يؤجره لا يستقيم مضارع آجر يعني على ان آجر ليس افعل لكنه عبر عن نفيه
بنفي لازمه اعني لازم لازمه لان لازم اللازم لازم وذلك لان افعل اذا وجد وجد يفعل
الذي هو مضارعه واذا وجد يفعل الذي هو مضارعه كان مستقيما كونه مضارع افعل
ويلزم من ذلك انها اذا انتفت استقامة كون يؤجر مضارع آجر انتفى وجود يؤجر
واذا انتفى وجود يؤجر انتفى وجود آجر افعل لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم
فثبت انتفاء آجر افعل وهو المطلوب فالاول من الثلاثة ما اراده بقوله فعالة تحا
يعني جاء مصدره على اجارة وفعالة لا ياتي من افعل وياتي من فاعل نحو كاتب كتابا وقاتل
قتالا وان اجارة للمرة والثاني ما اراده بقوله والافعال عزت يعني لا يستعمل
ايجار فلو كان افعل لاستعمل ايجار كاكرم اكراما وهو ممنوع لما تقدم عن كتاب العين
ومثله ايضا في اساس اللغة للزمخشري وغيره ولا يجوز ان يريد بقوله عزت انه قل اذ الانفعال قلته
فعدم وجود الافعال ينفي جواز يؤجر اذ لا يكون الا مما مصدره افعال والثالث ما اراده بقوله
وصحة آجر الذي هو فاعل الثابتة بالاتفاق منع آجر الذي هو افعل وانما منعته للماهر
في الشرح ان آجر فاعل ثابت بالاتفاق وفاعل ذو الزيادة لا بد ان يكون مبنيا من الثلاثي لا من
ذي زيادة آخر كما ان داخل مبني من دخل لا من ادخل فآجر فاعل يكون مبنيا من اجر الثلاثي
لا من آجر افعل فلو ثبت آجر الثلاثي ولا يثبت آجر افعل هذا تقرير كلامه
ان افعل وفاعل من تركيب آجر ثابتان ولكل منهما معنى يخالف معنى الآخر فافعل

والحق

بمعنى اكرى وفاعل بمعنى عقد مع آخر عقد الاجارة وكون اجارة مصدر فاعل على تقدير صحته
مع ثبوت ايجار كما تقدم وصحة كون آجر فاعل ووجوب بنائه من اجر الثلاثي لعدم
استقامة بنائه من افعل لا يدل الآن على مدعاه اذ لا يدل الاول الا على ثبوت فاعل لا على نفي افعل
والثاني الا على ثبوت فاعل وانه لا يصح بناؤه من افعل وذلك لا ينفي ثبوت افعل واما
قوله والافعال عزت فقد عرفت ثبوته بالمنقول عن كتاب العين والاساس وان تحرك
الهمزة الثانية وسكن ما قبلها اي الهمزة التي قبلها في صيغة موضوعة على التضعيف اي فعال
كسآل وسؤال ثبتت مدغمة في الثانية للمواضعة فقط على وضع الصيغة ولا يكون ذلك
الا اذا اتصلت الاولى بالفاء لان الهمزة ثقيلة ولا سيما المضعف منها فاذا وليت الاولى
اول الكلمة حققت واما في غيره فذكره فلا يجوز فلا يبنى من قرأ مثل قمطر ولا فلز
ويجوز اجتماعهما ساكنة اولاهما متحركة ثانيتهما في صيغة غير موضوعة على التضعيف
وعنده لا تقلب الثانية ياء ولا تدغم فيها نحو قرأى على وزن سبطر من قرأ ولا يخفف
بنقل حركة الثانية الى الاولى وحذفها كما في مسلة لان تلك في حكم الثابتة
بخلاف قراي فهي حركة اعراب وهي عارضة صح
وان تحركت اي الثانية وتحرك ما قبلها اي الاولى ولم تكن الثانية لاما فقال الواجب
قلب الثانية ياء ان انكسر ما قبلها سواء كانت مكسورة ايضا كما لو بنيت مثل اجرح من
أن فتقول ائين او مفتوحة ولم توجد مضمومة مكسورة
قال الرضي
ما قبلها في كلامهم وكأنه لذلك اطلق المصنف والا لم يستقم الاطلاق
الا على مذهب الاخفش فان المضمومة عنده تجعل واوا صريحة مطلقا قياسا
على التسهيل فلو جاء نحو افعل بكسر الهمزة وضم العين لقلت من أمّ إئمّ وهو عنده
بالواو ايم بالياء عند الاخفش على ما روي عنه في نحو مستهزئون او انكسرت
فانها تقلب ياء ايضا باي حركة تحركت الاولى ووجب قلب الثانية واوا في غيره اي في غير المنكسر
ما قبلها او المنكسرة بان تكون مفتوحة او مضمومة وقبلها كذلك خلافا للمازني في
المفتوحة المفتوح ما قبلها فانه يقلبها فيها ياء كما سيأتي نحو أوادم هذا مثال المكسور ما قبلها
فان اصله جائي قلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها سواء كانت متحركة بالضم او بالكسر او بالفتح

Copyright © King Saud University